

واحد ولا يبع اثنتان فاستقام ما كان في يد الزوج من النسخ الاول على النسخ
 الثاني وصحت المثلتان من النسخ الاول وان لم يتقدم ما في يده من النسخ
 الاول على النسخ الثاني فانظر فان كان بينهما موافقة فاقرب وفق النسخ
 الثاني في جميع الاول كان في باب النسخ بين انكر على طائفة واحدة ولكن
 بين ستمهم وروثهم موافقة بضرب وفق عدد روث من انكر عليهم في اصل المسألة
 فذلك همس لما انكر ما في يد الميت الثاني على نسخ مسألة وبينهما موافقة بضرب
 وفق النسخ الثاني في النسخ الاول فالبلغ خرج المثلتي كما اذا ماتت البنت
 ايضا في المثال المذكور وخلفت كاذكر ابنين وبنت واحدة وفي يد الميت تسعة ونسخ
 مئيلها ستة والنسخ لا يتقيم على التمسد ولكن بينهما موافقة بالمثل فيضرب ثلث
 الرتبة في ستة عشر فالبلغ وبو اثنتان وتكون خرج المثلتي في كان ستمهم من رث
 عشروهم ورثة الميت الاول فسترها هم بضرب وفق مسألة البنت وبو اثنتان فما
 حصل نصيبهم ومن كان ستمهم من ستة وهم ورثة الميت الثاني فسترها هم بضرب
 وفق ما في يد الميت وبو ثلثة فما حصل نصيبهم وقد كان لهم الميت ثلثة من ستة عشر فسترها
 في اثني عشر في ستمهم وفي له لو كان للزوج منها اربعة بضربها في اثني عشر فتلغ ثمانية هي له ورثته
 في ورثته فلزوجه منها سمان ولا يبع اربعة ولا مة سمان وكان لكل واحد من ابني البنت
 سمان منها بضربها في الثلثة وهي وفق ما في يد البنت صارت ستة في له وكان لبنتها
 منها هم واحد بضربها في الثلثة لا يزيد عليها في لها وكان محبتها منها ايضا ستم واحد
 بضربها في الثلثة لا يزيد عليها ايضا في لها وقد كان لها باعتبار كونها المات اولاً ستم
 من اثني عشر في يد المحبة تسعة فان كان بينهما اي بين ما في يد من النسخ الاول
 وبقي النسخ الثاني في مائة فاضرب كل النسخ الثاني في كل النسخ الاول كان في
 باب النسخ بين كان بين ستمهم وروثهم مائة بضرب كل عدد روث من انكر
 عليهم في اصل المسألة كذلك همس لما كان بين ما في يده وبين نسخ مسألة مباينة بضرب
 كل النسخ الثاني في كل النسخ الاول كما اذا ماتت في المثال المذكور واحدة اليه بي ام

الموارة

الموارة المتوفاة او لاعتزوج واحد في يده تسعة ونسخ مسألة اربعة وبينها
 مباينة فاضرب الاربعة في النسخ الثاني في اثني عشر والثلثين تبلغ ما في يده ونسخ
 في خرج المثلتي في كان له نصيب من اثني عشر والثلثين فنصيبه بضرب في الاربعة
 المية في مسألة واحدة ومن كان له نصيب من الاربعة فنصيبه بضرب في التسعة المية
 في جميع ما كان في يد واحدة وقد كان لامرأة الميت الثاني من الاثني عشر والثلثين سمان
 بضربها في الاربعة تبلغ ثمانية في لها وكان لا يبع منها اربعة بضربها في الاربعة تبلغ ستة
 عشر في له وكان لا مة منها ستم بضربها في الاربعة تبلغ ثمانية في لها وكان لكل
 واحد من ابني الميت الثالث منها ستة بضربها في الاربعة تبلغ اربعة وعشرين في له
 وكان لبنتها منها ثلثة بضربها في الاربعة تبلغ اثني عشر في لها وكان للزوج الميت
 الرابع من الاربعة اليه مئيلتها سمان بضربها في التسعة المية كانت في يده تبلغ
 ثمانية عشر في له وكان لكل واحد من اخوي الميت الرابع منها ستم واحد بضرب في
 التسعة لا يزيد عليها في له فالبلغ الحاصل من كل واحد من الطرفين على تقدير
 الموافقة والمباينة يخرج المثلتي في بيان ما سيعمل عند الحاجة اليه
 بغير نصيب كل واحد من الورث من ذلك المبلغ على قياس ما ذكر في تعيين ايضا
 الورث من النسخ فقال ستمهم ورثة الميت الاول من نسخ مسألة بضرب
 المضروب اعني في النسخ الثاني على تقدير المباينة اربعة وفقه على تقدير الموافقة
 فيكون الحاصل من ضرب ستم كل وارث منهم في هذا المضروب فنصيب المبلغ المذكور كما تر
 تفصيله في مثال التوافي والابتن والسب فيه ان النسخ الثاني ووفقه مائة من ستم
 المضروب في اصل المسألة ثمة وسترها هم ورثة الميت الثاني من نسخ مسألة بضرب في كل ما
 يتقدم في يده على تقدير المباينة اربعة وفقه على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب ستم
 كل واحد منهم فيما ذكر فنصيبه من ذلك المبلغ كما ثبت عليه في التفصيل ان في ذلك لانه
 حق ورثة الميت الثاني اعلم في يده فصار ستم كل واحد منهم بضرب فيه وان مات
 ثالث من الورث قبل القسمة فاجعل المبلغ اي المبلغ الذي صح فيه المسألة الاذي